مظاهر التخفيف في بنية الكلمة العربيّة

" دراسة في مسالك التعليل في ضوء علم اللغة الحديث "

Features of Alleviation in the Arabic Word Structure: Analytical Study in the Light of Modern Linguistics

أ.د. حسين عبّاس محمود الرفايعة*

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى إماطة اللّثام عن علّة التخفيف اللافتة للنظر في المدوّنة التصريفيّة، إذ لا يخلو باب صرفيّ، ولا مسألة صرفيّة من حضورها، مما يشي باهتمام اللسان العربيّ بمسألة الخفّة في الأداء النطقيّ؛ لأنّها تتجلى في المدار الصوتيّ الذي يخضع لسلطان التغييرات دون أَنْ يَمسّ الحقل الدلاليّ، وأَنّ توالي الأمثال في بنية الكلمة العربيّة –على وجه غالب– كان مدعاة للتخفيف، إذ أخذت هذه العلّة طرائق قددا، ومظاهر شتّى في كيفية الانتقال من حقل التثقيل إلى حقل التخفيف، نحو: الفصل بالزيادة، والحذف، والمماثلة، والمخالفة، والتبدلات الصوتيّة، والقلب المكانيّ .

الكلمات الدالة : العلّة، مظاهر التخفيف، التّصريف، الأنظار.

Abstract

The purpose of this study is to uncover the remarkable feature of clipping in inflection, for it exists in every morphological concept. The feature of clipping has attracted great attention in the field of Arabic language pronunciation because it clearly lies in the field of phonetics which experiences change without affecting the semantic field. It is more likely that the repetition of some word forms required clipping which appeared in different forms. Some appear through interchange between clipping and reduplication, as in separation, omission, assimilation, dissimilation, vocalic alternation and metathesis.

Keywords: Clipping**,** Features of Alleviation, Morphology, Pronunciation

***جامعة الحسين بن طلال/ كلية الآداب.** **تاريخ استلام البحث 2020/10/29 وتاريخ قبوله 2020/12/02**

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

المقدمة :

ذهبت المعجمات اللّغوية إلى أَنّ (الخِفّة) أو (الخَفّة) وما أُدير عليها من المشتقات، والمصادر، والأفعال تدور في فلك ما يجري ضدّ الثقل، وأنّها تنهض بأصل واحدٍ على حدّ ما ذهب إليه ابن فارس، إذ قال: " الخاء والفاء أصل واحد، وهو شيء يخالف الثقل والرزانة، يقال: خفّ الشيء يخفّ خفّة، وهو خفيف وخُفاف" [1]، وهذا الأصل قد يكون في الأجسام؛ لأنّ أصل الثقل فيها، جاء في لغة التنزيل: [والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً تستخفّونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم] [2]، وقال تعالى: [انفروا خفافاً وثقالاً][3] .

وقد تكون الخفّة في المعاني المجازيّة على نحو قولهم: " أخفّ فلان إذا خفّت حاله، أي: رَقّت" [4]، وقد تبنى الخفّة على التّحول في المعنى المجازي من المدح إلى الذم، وذلك بيّن في قولهم: " فلان فيه خفّة وطيش" [5] أي إذا رقّ عقله، قال الكفويّ: " وقد يكون الخفيف ذمّاً، والثقيل مدحاً كمن فيه طيش يقال: خفيف، ومن فيه وقار يقال فيه: ثقيل" [6]، وعلى هذا المعنى جاء قوله تعالى:[فاستخفّ قومه فأطاعوه إنّهم كانوا قوماً فاسقين] [7] .

ولم يهمل المعجم اللغوي مصادر هذه المادة، فقد ذكر (الخِفّ) بطرح التاء، و(الخِفَّة) و(الخَفّة)، و(الخُفُوف) الذي خُصّ بسرعة السير على حدّ قولهم: " خفّ القوم عن منزلهم خُفُوفاً، إذا ارتحلوا مسرعين" [8] ، أمّا التخفيف، فهو مصدر قياسيّ للفعل (خَفَّفَ)، قال تعالى: [ذلك تخفيف من رّبكم ورحمة][9]، ومثل ذلك في القياس الاستخفاف مصدر (استخفّ)، وجملة الأمر يمكن أن يقال: إنّ الخفة، وما حمل عليها تقابل الثقل أياً كان وروده في الجسم، أو العقل، أو العمل، وأنّ مناط الاصطلاح لها يمكن أَنْ يحدّ بجريانها " في تيسير الأداء النطقي لأبنية الكلام دون أَنْ يمسّ الجانب الدلاليّ مهما كان التحوّل والتغيير في الصيغة ".

أنظار القدامى والمحدثين

تطالعنا المدوّنة الصرفيّة بأنظار القدامى والمحدثين، إذ لا يخلو مصنّف، ولا مسألة من المسائل الصرفيّة إلاّ ولعلة التخفيف حضورها، فهي تطلّ برأسها من خلال الأبواب المعقودة للمسائل الصرفية، أو في أثناء البسط والبيان لتلك المسائل، فسيبويه يطالعنا بأبواب قد أديرت على علّة التخفيف، نحو قوله : " هذا بـــاب ما كان شاذّاً

---

[1] ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، تح : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، مادة : (خفف) .

[2] النحل : (80) .

[3] التوبة : (41) .

[4] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح : د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، مادة (خفف) 143/4. وانظر : الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة ، تح : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان ، ط1، 1998، 259/1 .

[5] الزمخشري، أساس البلاغة، 259/1 .

[6] الكفويّ، أبو البقاء، أيوب بن موسى ، الكلّيات، تح : د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998، 324 .

[7] الزخرف : (54) .

[8] ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ، مادة : (خفف) .

[9] البقرة : (178) .

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

ممّا خفّفوا على ألسنتهم وليس بمطّرد"[10]، وقال في موطن آخر: "وهذا باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك"[11]، أمّا ذكر هذه العلّة في أثناء المسائل الصرفيّة، فهو أكثر من أن يحاط، وأنّ اجتلاب هذه العلّة كان لمطلب تيسير النطق في المواقع الثقيلة في بنية الكلمة دون أنْ يتأثر المعنى؛ لذا شغلهم هاجس الثقل في الكلمة المضاعفة في لسان العرب، جاء في كلام سيبويه على التضعيف: " اعلم أَنّ التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأَنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد"[12]، وقد ربط سيبويه شرط الخفّة بأمن اللبس، فإن وقع اللبس فلا خِفّة، قال: "فاختاروا الخفّة، إذْ لم يكن لبس"[13].

وقد استأثر تخفيف الهمزة جلّ اهتمام التصريفيين القدامى، إذ عُقِدَتْ له أبواب في المدوّنة التصريفيّة، جاء في التكملة لأبي عليّ الفارسي "باب تخفيف الهمز"[14]، وعلى هذا جاء كلامهم على حذف همزة الوصل في كلمة امرأة، يقول أبو علي الفارسيّ: "وعلى هذا قالوا: مَرْأة، فإذا خففوا الهمزة، فالقياس مَرَة "[15]، وقال في موطن آخر في أثناء كلامه على جمع التكسير في الكلمة المضاعفة، إذ لزمت باب القلّة دون الكثرة خوفاً من اجتماع المثلين اللذين لا يدغمان "والمضاعف لا يجاوز به أدنى العدد كراهة التضعيف في (فُعُل)، وذلك، عنان: وأعنّة، وكنان وأكنّة "[16]؛ لذا لم يقولوا: (عُنُن) ، و(كُنُن) .

ولا نعدم أن نجد نظراً لابن المؤدّب يدور في فلك التعليل لاختيار همزة الوصل في بداية الكلمة دون غيرها من حروف الزيادة؛ إذ يرجع ذلك إلى كونها أخفّ حروف الزيادة "وإنّما خُصّت هي بالزيادة من بين سائر الحروف المعجميّة ... لأنّها أخفّ الزيادات ..."[17]، وارتأى أَنَّ حذف همزة القطع على غير قياس مع همزة الوصل في أمر الأفعال (أكلَ، وأخذ، وأمر) يعود إلى مرجع الخفّة، قال: "إلا في الأمر من الأكل، والأخذ، والأمر خاصة ، فإنّ العرب اجتمعت على حذف الهمزتين معاً من أوامرها طلباً للخفّة"[18].

أمّا ابن جنّي، فقد عقد باباً لمسألة التخفيف وسمه بـ (باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف"[19]، وأكّد أن ما أهمل من الأبنية في الاستعمال اللغويّ لا يعدو كونه فاقداً لعنصر الخفّة، فبات ثقيلاً على الألسنة فَأُسقط، قال: "أمّا إهمال ما أهمل ممّا تحتمله قسمة التراكيب في بعض الأصول المتصوّرة، أو

---

[10] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 4،1983/481 .

[11] سيبويه، الكتاب، 113/4 .

[12] سيبويه، الكتاب، 417/4 .

[13] سيبويه، الكتاب، 454/4 .

[14] أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد، كتاب التكملة، تح : د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1999، 228.

[15] أبو علي الفارسيّ، كتاب التكملة، 361 .

[16] أبو علي الفارسيّ، كتاب التكملة، 441 .

[17] ابن المؤدّب، أبو القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تح :.د. أحمد ناجي القيسي، و د. حاتم صالح الضامن، و د. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987، 99 .

[18] ابن المؤدّب، دقائق التصريف، 406 .

[19] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط4، 1999، 3/20 .

المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال ... فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه، نحو: سص، وطس..." [20]، ويعقّب على حذف همزتي الوصل والقطع من الفعل (سأل) في حال الأمر في قوله تعالى: [سل بني إسرائيل] [4] و [سلهم أيّهم بذلك زعيم][21] بأنّ عامل الخفّة كان مدعاة لذلك الحذف، قال: "وأصله: اسأل، فلمّا خففت الهمزة فحذفت وألقيت فتحتها على السين قبلها، اعتدّ بها، فحذفت همزة الوصل مثلها لتحرّك الحرف بعدها"[22].

وحمل الثمانيني باب القلب على غير قياس على علّة التخفيف "وهذا كُلّه قلب على غير قياس، وإنّما هو طلبٌ للتخفيف"[23]، وأمّا اختيار الفتحة لمضارع الفعل الثلاثي، فلخفته على ألسنة العرب قال: "وإذا كان الماضي على ثلاثة أحرف فتحوا حرف المضارعة، نحو: يَضْرب، وَيَعْلم؛ لأنّ الثلاثيّ خفّ على ألسنتهم، وكثر استعمالهم له، فاختاروا له الفتحة؛ لأنّها أخفّ الحركات، وأكثرها في الاستعمال"[24].

وتخضع مسألة تقديم صيغة الثلاثي المجرّد على غير الثلاثي في التقسيم إلى علّة التخفيف في نظر عبد القاهر الجرجاني، ولم يكتفِ بالإشارة، بل ذهب يفصّل القول فيها، إذ يقول: "ولمّا كان المجرّد ينقسم إلى ثلاثيّ، ورباعيّ، وخماسيّ بدأ بالثلاثيّ؛ لأنّه الأخفّ والأكثر استعمالاً، أمّا أنّه أخفّ فلأنّه على العِدّة التي تقتضيها حكمة الوضع، ألا ترى أنّ الحرف الأول للابتداء، ولا يكون إلا متحركاً، والأخير للوقف، ويسكن فيه، ويتحرك في الوصل، والحرف الثاني للفصل بينهما لئلاّ يلي الابتداء الوقف؛ لأنّ المتجاورين كالشيء الواحد، والابتداء والوقف متضادان، ففصل بينهما، ولهذا لم يُجزِ البصريّون تَرخيمه مطلقاً، وأجاز الكوفيّون ترخيمه إذا كان متحرّك الوسط"[25]، ورأى أنّ ما أصاب الأسماء الثنائيّة من حذف كان بسببٍ من التخفيف، قال: "حذف الهاء في نحو: شفة، وسنة، وشاة تخفيفاً، أصلها: شَفَهة، وسَنَهة، وشوهة"[26].

وعدّ ابن يعيش الحذف القياسي للواو في الفعل المثال إذا حوّل من الماضي إلى المضارع ضَرْباً من التخفيف، ويستوى في ذلك الفعل اللازم والمتعدي، قال: "فما كان على (فَعَل) فإنّ مضارعه في المتعدي، وغير المتعدي على (يَفْعِل) بالكسر وتحذف منه الواو، نحو: وَجَبَ يَجِب، وَوَزنَ يَزِن، اللازم في ذلك والمتعدي سواء وذلك ليجري الباب على منهاج واحد في التخفيف بحذف الواو"[27]، وجاء تعليله لاختيار حروف الزيادة (هَوِيت السمان) دون غيرها بيّناً، إذ أدار ذلك على علّة التخفيف "وإنّما كانت هذه الحروف هي المزيدة دون غيرها من الحروف لخفتها، وقلّة الكلفة عند النطق بها"[28].

---

[20] ابن جني، الخصائص، 55/1 .

[21] القلم : (40) .

[22] ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب ، تح : حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، 486/2 .

[23] الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، تح : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999، 219.

[24] الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، 199.

[25] الجرجاني، عبد القاهر، المفتاح في الصرف، تح : د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1987، 24 .

[26] الجرجاني ، المفتاح في الصرف ، 102 .

[27] ابن يعيش ، موفق الدين، شرح الملوكي في التصريف، تح : د. فخر الدّين قباوة، المكتبة العربية بحلب، 48 .

[28] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، 101/1 .

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

أمّا ابن عصفور فقد أدار مسألة الإبدال الصوتيّ على سهولة النطق، وتيسيره ممّا يجري في مدار علّة التخفيف، قال: "والعلّة في الإبدال كالعلّة في (افتعل) من التباين الذي ذكرنا بين التاء وبين الصـــاد والطاء، فقرّبوا ليســـهل النّطق، ومن ذلك قوله:

وفـي كُـلِّ حـيٍّ قـد خـبـطّ بـنـعـمـة فَحُقّ لشـــــأس من نـداك ذَنوب"[29]

وتوارت علّة التخفيف في مصـنّفه في غير موضـع، مع تصـريحه بعلّة التخفيف، قال في أثناء كلامه على وضـع الميم في موضـــع الواو في كلمة (فم) "فأبدلت من الواو في قولهم: (فم) والأصـــل (فوه) فحذفت الهاء تخفيفاً"[30].

أمّا ترك الإعلال مع وجود موجب الإعلال، فإنّه في نظر ابن مالك يعود إلى علّة التخفيف مع أَنَّ الأصـــل في الإعلال يخضع لهذه العلّة، فقد عقد فصلاً لهذه الغاية، وسمه بـــ (فصل في ترك الإعلال فيما يستحقّه طلباً للتخفيف) قال فيه: "لمّا كان الباعث على إعلال ما أُعلّ طلب التخفيف، وكان الثقل الحاصـــل بترك هذا الإعلال أهون من غيره لسكون ما قبل العلّة ترك..."[31]، كما أنّ توالي الأمثال في اللسـان العربيّ يشـكل ثقلاً ؛ لذا تخففوا من هذه المسألة بالإبدال، قال: "وقد خفّفوا هذا النوع بإبدال أحد الأمثال ياء، نحو: تظنيت؛ لأَنه من الظنّ"[32].

وذهب ابن إياز إلى أنّ حدوث الإدغام يفسّـــر في ضـــوء علّة التخفيف، وأجمل ذلك في قوله: " الغرض به التخفيف"[33]، والقول نفسه عند العينيّ، إذ ارتأى أنّ الإدغام يدور في فلك علّة التخفيـــف، ولكنّ هذه العلّة – في نظـــره – أوضـــح في بـــاب الإعلال، وأكثر، قال: " لكنّ المراد من الإدغام الخفّة، والخفّة في الإعلال أكثر من الخفّة في الإدغام"[34].

على أنّ ما ذكر سـالفاً نزر يسـير ممّا تفيض به المدوّنة الصـرفيّة عند القدامى، وأنّ أبواباً صـرفيّة، ومسـائل أخرى دقيقة في الفعل والاسـم أجروها في ركاب علّة التخفيف؛ إذ لحظوا كثرة دورانها فيما جاء في اللسـان العربيّ .

[29] ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التّصريف، تح : د. فخر الدّين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 361/1 .

[30] ابن عصفور، الممتع في التّصريف، 391/1 .

[31] ابن مالك، محمد بن عبد الله، إيجاز التعريف في علم التصـريف، تح : محمد المهدي عبد الحي ، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسـلاميّة، المدينة المنورة، ط1، 2002، 190 .

[32] ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، 88 .

[33] ابن إياز، الحسـين بن بدر، شـرح التعريف بضـروريّ التصـريف، تح : د. هادي نهر، و د. هلال ناجي، دار الفكر، الأردن، ط1، 2002، 241 .

[34] العيني، بدر الدين، شرح المراح في التصريف، تح : د. عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2007، 47.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

أمّا التصـــريفيون المحدثون، فلم يخالفوا القدامى فيما ذهبوا إليه من أنظار تجاه هذه العلّة، بل ســـاروا على سمتهم، يردّدون ما جاء في المدوّنة التصريفيّة عند القدامى مع التوسّع في بيان مظاهر هذه العلّة بمصطلحات لم يتوفّر عليها نظر القدامى نظراً لإفادتهم من معطيات الدّرس الصـــوتيّ الحديث، وبيان ذلك ما نطالعه في المصنّفات التصريفيّة الصوتيّة عندهم.

فالمخالفة الصـوتيّة في نظر إبراهيم أنيس تشـكّل مظهراً من مظاهر التيسـير في النطق، إذ تحقّق الاقتصـاد في الجهد الأدنى، فالصـوتان المتماثلان يجنح أحدهما إلى القلب لتسـهيل عمليّة النطق، قال: "والسّـر في هذا أَنّ الصـوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضـليّ للنطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسـير هذا المجهود العضـليّ يقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهوداً عضلياً كأصوات اللين وأشباهها"[35]، أمّا المظهر الآخر لعمليّة التخفيف في نظره فيتمثّل فيما تحققه المماثلة الصـوتيّة من تيسـير وتسـهيل ممّا يخفّ على اللسـان، قال: "ثم زاد التيسـير حين اتّحد الصـوتان المتجاوران تمام الاتّحاد، وأصـبح الفعل (اظّلم) وهكذا تماثل الصـوتان، وهو أقصى ما يصل إليه التيسير في عمليّة المماثلة"[36]).

والقول نفسـه عند عبد الصـبور شـاهين الذي ارتأى أنّ قانون التيسـر والسـهولة له فاعلية في إحداث التخفيف المطلوب في النطق، وطبّق ذلك على الكثير من المسـائل الصـرفيّة، ومن ذلك أنّه يرى أَنّ توالي ثلاث ياءات عند النّسـب يحدث ثقلاً في النطق؛ لذا فإنّ مطلب الخفّة يرمي إلى قلب الياء الأصلية واواً لتحقيق الاقتصـاد في الجهد الأقل "والشـرط الثاني أَنّ النّسـب لا يسـتسـاغ معه اجتماع ثلاث ياءات متواليات في أيّ حال، فإذا كان وجود هذه الياءات الثلاثة لازماً وجب قلب أولاها وهي الياء الأصـليّة واواً على سـبيل المغايرة، ولتوفير نوع من التيسـير في نطق المنسوب"[37].

ويجري في الفلك نفســـه نظر الطيب البكّوش، إذ يرى أنّ قانون الجهد الأقل له فاعليته في حذف الهمزة من الكلمة إِنْ جرى ذلك في مـدار القياس، أو جـاء علـى غير قياس، يقـول: " ومن ناحية أخرى فإنّ الأفعال التي تسـقط همزتها محدودة العدد كثيرة الاسـتعمال، مثل: مُرْ، كُلْ، خُذْ، وما كثُر اسـتعماله ينزع إلى الخفّة بحكم الميل إلى المجهود الأدن"[38]، كما أنّ سـقوط الواو والياء في الأفعال المضـارعة للفعل المثاليّ يُعَدّ ضـرباً من التخفيف "حالات سقوط الواو والياء في الأفعال العربيّة ترجع – كما يظهر من الجدول – إلى سبب رئيسي، هو ثقل النطق بالواو والياء إذا أُتبعا بحركة من جنسـهما (ضـمّة بعد الواو أو كسـرة بعد الياء) أو بعيدة عنهما (كسـرة بعد الواو أو ضمّة بعد الياء...)"[39].

---

[35] أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغويّة، مكتبة الأنجلو المصريّة،ط5، 1979، 211 .

[36] أنيس، الأصوات اللغويّة، 213 .

[37] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980، 160 .

[38] البكوش، الطيب، التصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، ط3، 1992، 113 .

[39] البكوش، التصريف العربي، 61 .

أمّا أحمد مختار، فقد وقف على تحرير القوانين الصـوتيّة وتطبيقاتها في اللسـان العربيّ، يقول في أثناء بسـطه للمماثلة الكاملة: " تميل اللغة العربيّة إلى الإدغام حين يتوالى صـوتان متماثلان سـواء في كلمة واحدة أو كلمتين، إذا كان الصـوت الأوّل مشـكلا بالسـكون والثاني محركاً، وذلك لتحقيق حدٍّ أدنى من الجهـــد عن طريق تجنب الحركات النطقيّة التي يمكن الاستغناء عنها"[40].

وقال في مسـألة القلب المكانيّ: "وقد يقع القلب بغية التيسـير وتحقيق نوع من الانسـجام الصـوتيّ، كما في (طمس) التي قلبت إلى (طسم) حتّى لا يفصل بين الطاء والسين (وهما متقاربا المخرج) بالميم"[41].

ويجري على هذا السمت رمضـان عبد التواب في معظم مصـنّفاته، جاء في أثناء بسـطه للقوانين الصـوتيّة أنّ مسألة التخفيف ترتبط بالتيسير والسـهولة على لسان الناطق دون العبث بالدلالة، ففي كتابه التطور اللغوي تعرّض لمسـألة الخفّة من خلال بسـطه لمظاهر التطور اللغويّ وعلله وقوانينه، ففي نطاق قانون السـهولة والتيسـير يقول: "تميل العربيّة في تطورها نحو السـهولة والتيسـير، فتحاول التخلّص من الأصـوات العسـيرة وتسـتبدل بها أصـواتاً أخرى لا تتطلب مجهوداً عضـــلياً كبيراً، كما أنّها تحاول أن تتفادى تلك التفريعات المعقدة والأنظمة المختلفة للظاهرة الواحدة"[42]، ويرى أَنّ العربيّة لا تعتمد طريقاً واحداً في التخلّص من توالي الأمثال بل ثمّة مظاهر أخرى كالحذف مثلاً، يقول: "وتميل العربيّة إلى التخلّص من توالي الأمثال في أبنيتها عن طريق آخر إلى جانب طريق المخالفة الصوتيّة، ووضـع العازل بين الأصوات، وذلك هو طريق الحذف، ومن أمثلة ذلك فيها: صيغ (تفعّل) و (تفاعل) و (تفعلل) مع تاء المضارعة مثل تتقدم وتتقاتل وتتبختر فالكثير في العربيّة الاكتفاء بتاء واحدة"[43].

وقد بدا الأمر واضـحاً في نظر الشـايب من أَنّ عمل القوانين الصـوتيّة تهدف إلى تحقيق عنصـر التيسـير والسـهولة، قال: "كما أنّ التخلّص من أحد المثلين المتتابعين أو الفصـل بينهما، أو إبدال أحدهما، كلّ ذلك الغرض منه لتحقيق أقصـى درجة ممكنة من الخفّة والسـهولة في النطق، ولا خلاف إذاً في أَنّ الغاية من عمـــل القوانين الصوتية هي تيسير النطق وتسهيله"[44].

وبيّن أحمد حسـن كحيل أَنّ دوران الاسـم الثلاثي في لسـان العرب جاء أكثر من غير الثلاثي، وذلك راجع إلى خفّة الثلاثي "ولهذا كان الثلاثيّ أكثر استعمالاً ودوراناً على الألسنة لخفته بقلّة حروفه ولاعتداله بسبب حجز حشوه بين فائه ولامه، ويليه الرّباعي في الخفّة والاستعمال"[45].

وممّن مسّ مظاهر التخفيف في المستوى الصوتيّ مسّاً خفيفاً النشرتيّ، إذْ وقف على التخفيف بمسلك التسكين والحذف لغير إعلال، والقلب المكاني ثم انتقل إلى بيان التخفيف في بناء الجملة، والتخفيف في الأسلوب[46].

---

[40] عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغويّ، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1991، 387 .

[41] عمر، دراسة الصوت اللغويّ، 391 .

[42] عبد التواب، رمضان، التطور اللغويّ (مظاهره وعلله وقوانينه) ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1983، 47 .

[43] عبد التواب، التطور اللغويّ (مظاهره وعلله وقوانينه)، 45 .

[44] الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة ، عالم الكتب الحديث ، إربد، الأردن، 2004، 64 .

[45] كحيل، أحمد حسن، التبيان في تصريف الأسماء، دار البيان العربي ، ط7، 1982، 18 .

[46] النشرتيّ، حمزة عبد الله، من مظاهر التخفيف في اللسان العربيّ، 1986، د. ط ، 6 .

ويعبّر عبد القادر عبد الجليل بلفظ التخفيف في بيان علّة الإدغام ، قال: " إنّ تحقيق ظاهرة الإدغام في المستوى الصوتيّ ذو غرض قصديّ مساره التخفيف، والتيسير في عملية الإجراء النطقي"[47]، ويرى أمين السيد أنّ ما يجري من حذف قياسي للهمزة للفعل المثال عند نقله إلى المضارع هو ضرب من التخفيف "ثم حذفوا هذه الهمزة من حروف المضارعة الأخرى طلباً للتخفيف"[48].

أمّا عفيفي في رسالته العلميّة الموسوسة بـــ (ظاهرة التخفيف في النّحو العربيّ) فقد عقد فصلاً للتخفيف في المستوى الصّرفي، ذهب فيه إلى أنّ التخفيف ظاهرة لغويّة عامّة، تأتي على المستويات اللغويّة جميعاً، فقد عرض للتخفيف وأصل القاعدة، والتخفيف وأصل الوضع، والتخفيف والإبدال، والتخفيف والحذف إلاّ أنّه قد شُغِل بمناقشة آراء عبد الصبور شاهين في المستويين الصّرفي والصوتيّ، ووقف عليها طويلاً، مفنّداً ما ذهب إليه من تفسيرات مقطعيّة تُصَاب بها بنية الكلمة[49].

وذهب الحلواني إلى أنّ التبدلات الصوتية الجاريـــة في بنية الكلمة تأتي طلباً لعامـــل الخفّة "فكثيراً ما يكون الثقل في الكلمة ناجماً عن تماثل حرفين متجاورين وحينئذٍ يكون تخفيفه باستبدال أحدهما حرفاً مخالفاً في المخرج والطبيعة الصوتيّة"[50]، وقال في مدار تفسيره لحذف الهمزة من الأفعال الأمريّة: كُلْ، وخُذ، ومُرْ " ولكنّهم حذفوا الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل تخفيفاً"[51].

وبدا التخفيف مسوّغاً من مسوّغات ظاهرة الشّذوذ في نَظَر الرفايعة في رسالته الموسومة بـ(ظاهرة الشذوذ في الصّرف العربيّ، 1995) إذ أخضع بعض المسائل الصرفية إلى علّة التخفيف، قال: "لم يتناسَ اللغويّون من نحويّين وتصريفيّين ظاهرة التخفيف في تفسير بعض المسائل اللغويّة التي خرجت على مقتضى الظاهر اللغويّ.... فاللفظ الثقيل تمجّه الأسماع ، وتنفر منه، وأمّا الخفّة فتطمئن إلهيا وتستأثرها .... وللتخفيف أثرٌ بيّن في كثير من المسائل الشاذّة"[52].

أمّا دراسة عبد الله محمّد (ظاهرة التخفيف في اللغة العربيّة، دراسة صرفيّة صوتيّة) فلم تختلف عمّن سبقه، إذ أدار مسألة التقاء الساكنين، والإبدال الإعلالي – على حدّ تسميته له – والحذف القياسيّ وغير القياسي على علّة التخفيف[53].

وسار في ركاب مَنْ سبقه الشهريّ في بحثه الموسوم بـــ (الأصول المرفوضة)[54] إذ عدّ التخفيف مسوّغاً صرفيّاً مقبولاً؛ لتفسير بعض المسائل الصوتيّة والصرفيّة، ويطالعنا ربيح عمّار بنَظَر عامّ لعلة التخفيف التي

---

[47] عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتيّ، دار أزمنة، عمّان، الأردن ، ط1، 1998، 55 .

[48] السيد، أمين علي، في علم الصّرف ، دار المعارف بمصر، ط3، 1985، 69 .

[49] عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النّحو العربيّ، الدار المصريّة اللبنانيّة، ط1، 1996، 191 .

[50] الحلواني، محمد خير، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربيّ، بيروت، لبنان، ط5، 1991، 104 .

[51] الحلواني، محمد خير، المغني الجديد في علم الصرف، 144 .

[52] الرفايعة، حسين ، ظاهرة الشّذوذ في الصّرف العربيّ، دار جرير، الأردنّ، ط1، 2005، 39، 41.

[53] زين شهاب، عبد الله محمد، ظاهرة التخفيف في اللغة العربيّة ، دراسة صرفيّة صوتيّة، الناشر تريم للدراسات والنشر، اليمن، 2004.

[54] الشهريّ، محمد بن ناصر، الأصول المرفوضة، مجلّة جامعة الإمام ، العدد السادس، محرّم، 1429 هـ .

تســتدعيها أيّة لغة في العالم، وأنّ العربيّة تجنح كغيرها من اللغات إلى الاقتصــاد في الأداء النطقي؛ لذا فإنّ كثيراً من المسـائل الصـوتيّة تحمل على علّة التخفيف "إنّ منهج كلّ لغة هو الميل إلى التخفيف والتيسـير والتلخيص ما أمكن من الأصـوات المتنافرة، ولذلك كانت بنية الكلمة في العربيّة تقوم على أسـاس وهو الخفّة في النطق والجمال في السمع"[55].

ولا نعدم أَنْ نجد دراســـة تنهض بالتطبيق العلميّ والعمليّ لعلّة التخفيف، وفيها برز المعيار الفيزيائيّ القائم على تحديد زمن التردّد، والترديد، والطاقة والضــغط؛ لبيان مدى الانســجام بين الوصــف والتحليل، ومســتخلص الدراسـة "تبين من مفهوم الإعلال في الماضـي والحاضـر، أَنّه من سُـبُل التخفيف في اللغة، فالتعبير الذي يطرأ على أصـوات العلّة في مفردات العربيّة وجه من وجوه اسـتبدال ما سـهل نطقه بما صَـعُب، وما اسـتخفّ لفظه بما ثقل " [56].

وبعد:

فهذا قبس يسـير من أنظار القدامى والمحدثين تجاه علّة التخفيف، إذ لم تختلف المدوّنة الصـرفيّة الحديثة عن المدوّنة الصـرفيّة القديمة، فذهب المحدثون يبنون على النظر الصـرفيّ الذي سـبقهم؛ لأَنّ مناط التخفيف يقود إلى التيسـير في المجال النطقيّ، وتسـهيله دون أن تتأثر دلالة الكلمة بمجريات التغييرات الصـوتيّة الحادثة على بنية الكلمة، إلاّ أَنّ المحدثين قد وسّعوا نطاق الشرح والتفصيل لعلّة التخفيف بما أدرجوه من قوانين صـوتيّة تمثّلوها في حال التطبيق على المســـائل الصـــرفيّة، ولهم أنظارهم في بعض المســـائل الصـــوتيّة التي خالفوا فيها أنظار التصريفيين القدامى على نحو ما يطالعنا في بسط مظاهر علّة التخفيف .

علّة التخفيف وكثرة الاستعمال

وممّا يلفت النظر أنّ ثمّة علاقة طرديّة بين علّة التخفيف وكثرة الاستعمال، على نحو ما نطالعه في المدوّنة الصرفيّة، قديمها وحديثها، إذ إنّ بين علّة التخفيف وكثرة استعمال الكلمة ارتباطا وثيقاً، إذ تتعرض بنية الكلمة إلى كثير من التغييرات الحادثة عليها إذا جرى استعمالها في اللسان، وعلى وجه الخصوص إنْ كان التغيير يلحق أصوات الكلمة دون أَنْ يغيّر في مسار دلالتها، فعلّة التخفيف تسير حيث سارت كثرة الكلام، يقول سيبويه في أثناء كلامه على التغييرات الجارية على كلمة (ستّ): " فمن ذلك (سِتّ) وإنما أصلها (سِدْس)، وإنّما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم، وأنّ السين مضاعفة، وليس بينهما حاجز قويّ"[57]، وقال في موطن آخر: " ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهنّ إلاّ الإدغام لكثرة لام المعرفة في الكلام"[58].

فما كثر استعماله في الكلام يكون عرضة للتغيير، فالهمزة وما اعتراها من قلب، أو حذِف في كلمات كثر استعمالها آذن بسيرورة التخفيف بقطع النظر عن قياسيّة الحذف أو عدمه، فالفعل (رأى) عند التحويل إلى المضارع أو الأمر يختزل منه الهمز، ومثله في الأمر (أخذ، وأكل، وأمر) ، قال ابن المؤدب: " فترك همزه من

---

[55] عمّار، ربيح ، بنية الكلمة العربيّة والقوانين الصوتيّة، مجلة العلوم الإنسانيّة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007 .

[56] السّعد، عبد المهدي كايد ، التخفيف في العربيّة الفصيحة بين الوصف النطقي والتحليل الفيزيائيّ، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2010، 4

[57] سيبويه، الكتاب، 481/4 .

[58] سيبويه، الكتاب، 457/4 .

غابره طلباً للخفة واستئناساً به لكثرة مجراه في الكلام"[59]، ومثل ذلك قول ابن مالك: "ومن الحذف اللازم غير المقيّس عليه حذف فاءات (خذ) و (كُل) و (مُرْ)... ولكنّها خففت لكثرة الاستعمال"[60]، وهذه المسألة أكبر من أن يحاط بها في المدوّنة الصرفيّة القديمة.

أمّا المدوّنة الصرفيّة الحديثة، فقد توسّعت في بسط العلاقة بين علّة التخفيف وكثرة الاستعمال، إذ أداروا ذلك على نظرية وسموها بنظرية الشيوع، "وتقرّر هذه النظرّية أنّ الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرضاً للتطور من غيرها"[61]، وقال البكوش: " كثرة التغيّر مرتبطة بكثرة الاستعمال؛ لذلك نجد تغيرات غير مطردة بصفة قياسيّة مثل حذف الهمزة في خُذْ، كُل، مُر، يرى، يَسل"[62]، وأكّد هذا النظر من أنّ كثرة الاستعمال تستوجب علّة التخفيف" ومن ناحية أخرى، فإنّ الأفعال التي تسقط همزتها محدودة العدد كثيرة الاستعمال مثل: مُرْ، كُلْ، خُذْ، وما كثر استعماله ينزع إلى الخفّة بحكم الميل إلى المجهود الأدنى"[63].

وممّا دار في هذا الفلك ما ذهب إليه أحمد مختار من أَنّ الكلمات التي يكثر استعمالها ويتردد تخضع أصواتها لسلطان التغيير، جاء في أثناء كلامه على قانون التردد النسبيّ قوله: "والكلمات الكثيرة التردد في كلّ يوم تتعرض لتأثيرات صوتيّة أكثر من كلمة نادرة أو كلمة أدبيّة، أو كلمة خاصة"[64].

مظاهر علّة الخفّة

1- الفصل بالزيادة

إنّ مسألة الثقل بتتابع المقاطع المتماثلة في بنية الكلمة شغل بال التصريفيين من قدامى ومحدثين، فأخذوا يتتبعون الطرائق المختلفة التي لجأ إليها اللسان العربيّ للتخفيف من حدّة الثقل؛ لأنّ الأصوات المتقاربة في بنية الكلمة تحدث ثقلاً، وأَنّ المباعدة بين الأصوات تستأثر بمدرج الخفّة " فبناء الكلمة من أصوات متقاربة في مخارجها يجعلها كزّة ثقيلة، وممجوجة تكرهها النفس، ولا تكاد تستسيغها ..."[65]؛ لذا فإنّ أصحاب النظر البلاغي وسموا الكلمة المتقاربة أصواتها من مخرج واحد بعدم الفصاحة[66]، فإذا توالت الأمثال مال اللسان العربيّ إلى إحداث التخفيف بالزيادة بأحد حروف الزيادة، ولا سيّما حروف المدّ بالفصل بين المقاطع المتماثلة، على أنّ القدامى قد نبّهوا على سبب حصر حروف الزيادة في عبارة (هويت السمان) لخفتها، قال ابن يعيش: "وإنّما كانت هذه الحروف هي المزيدة دون غيرها من الحروف لخفّتها، وقلّة الكلفة عند النطق بها... وأصل حروف الزيادة حروف المدّ واللين التي هي: الواو، والياء، والألف، وذلك لأَنّها أخفّ الحروف إذ كانت أوسعها مخرجاً"[67].

---

[59] ابن المؤدب، دقائق التصريف، 421 .

[60] ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، 195 .

[61] أنيس، الأصوات اللغويّة، 237 .

[62] البكوش، التصريف العربي، 189 .

[63] البكوش، التصريف العربي، 113 .

[64] عمر، دراسة الصوت اللغويّ، 377 .

[65] الشايب، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، 17 ، وانظر : البكوش، التصريف العربي، 189 .

[66] محمد، عبد الفتاح، الفصيح في اللغة والنّحو حتّى أواخر القرن الرابع الهجري، دار جرير، عمّان، الأردن، ط1، 2008، 96.

[67] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، 101 .

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

لذا كان الفصل بالزيادة مظهراً من مظاهر التخفيف، قال رمضان عبد التواب: "وليست المخالفة هي الطريق الوحيد في اللغات للفرار من ثقل اجتماع الأصوات المتماثلة أو المتقاربة في الكلمة. فقد تُنشئ اللغة فاصلاً بين الصوتين يخفّف من ثقل اجتماعهما"[68]، وممّا يطالعنا في هذا المدار أَنّ اللسان العربيّ أدرج (ألف) الفصل بين نون النّسوة، ونون التوكيد الثقيلة في توكيد الفعل المضارع المسند إلى نون النّسوة، قال العيني: "أدخل الألف الفاصلة أي: أدخل الألف في (ليضربنانِّ) ليفصل بين النونات، وهي نون جماعة المؤنّث، ونونا التأكيد، فإنّهما نونان، ساكنة ومتحركة وذلك فراراً من اجتماع النونات"[69]، وهذا ما أكدّه رمضان في قوله: "كما هو الحال في توكيد الفعل المسند إلى نون النّسوة، إذ تزيد اللغة العربيّة فيه ألف مدّ، بين نون النّسوة، ونون التوكيد، وهذه الألف يسميها الصرفيّون الألف الفارقة"[70].

ومثل ذلك الفصل بالألف بين الهمزتين، وهذا بيّن في ألسنة بعض العرب، قال العيني: "عند بعض العرب تقحم بينهما – أي يدخل بين الهمزتين – ألفٌ ليكون فاصلاً بينهما نحو قول الشاعر:

فيا ظبيةَ الوَعساءِ بين جلاجل وبين النَّقا آأنت أم أمّ سالم"[71]

ومثل هذا ما جاء من الإبقاء على الياء في صيغة (فعيلة) عند النّسب إذا كانت معتلّة العين أو مضاعفة، إذ مقتضى القياس أن تحذف الياء من هذه الصيغة، إلاّ أنّ توالي الأمثال آذن بالإبقاء عليها لتكون فاصلاً بين المتماثلين الثقيلين؛ لذا آثر اللسان العربيّ الفصل بالياء بين المضاعفين لتحقيق الاقتصاد في المجهود النطقيّ، وبذا دفعت علّة التخفيف القياس لعدم تأثر الجانب الدلاليّ بالإبقاء أو الحذف للياء، جاء في كتاب التكملة في أثناء الكلام على النّسب إلى فعيلة " فإن كانت العين معتلّة، أو مضاعفة لم يحذفوا هذه الياء، قالوا: في بني حويزة : حويزيّ، وفي شديدة: شديديّ كراهة اجتماع المثلين لو حُذفت الياء"[72] .

2- الحذف

يُعدّ هذا المظهر فاشياً في اللسان العربيّ، وقد استأثر بحظ وافرٍ من دائرة علّة التخفيف، إذ لم يقتصر على حذف وحدة صوتيّة واحدة بل يتجاوز ذلك، وربّما أبقى على وحدة صوتيّة واحدة دون ضياع الدلالة، فليس مقتصراً على فاء الكلمة دون العين أو اللام، فهو آخذ ببنية الكلمة دون أن يكون متسلّطاً على موقع صوتيّ محدّد في جذر الكلمة، ولكنّ هذا لم يمنع من أن يكون له وجه قياسيّ في كثير من المسائل، ولا غرو أَنْ يخالف هذه القياسيّة في بعض المسائل التصريفيّة لتحقيق الاقتصاد في المجهود النطقيّ أكثر فأكثر، وهذا ما سيطالعنا في مسائل حذف الهمزة، وأصوات المدّ، والأصوات المتماثلة، وقد يستغني عن أبنية ثقيلة دون التعويض عنها، وقد يستغني ويعوّض

---

[68] عبد التواب، التطور اللغويّ، 44 ، من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، 166 .

[69] العيني، شرح المراح، 112 .

[70] عبد التواب، التطور اللغويّ، 44 .

[71] العيني، شرح المراح، 186 .

[72] أبو علي الفارسيّ ، كتاب التكملة، 259 . وانظر : عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، 163 .

ببنية أخرى أيسر، وقد تختزل وحدة صوتيّة من غير حروف المدّ على نحو ما يطالعنا في تصغير الأسماء الخماسيّة والسداسيّة .

ولعل أوّل صورة من صور الحذف تطالعنا في الاستغناء عن الصيغتين (فِعُل) و (فُعِل) – إلاّ في لفظة دُئل – في باب الاسم الثلاثي المجرّد؛ لأنّ صعوبة الانتقال من كسر إلى ضم، ومن ضم إلى كسر قادت اللسان العربي إلى استبعادها لما فيها من الثقل، فالبناءان " (فِعُل) و(فُعِل) غير موجودين"[73]، قال ابن يعيش: " وليس في الأسماء (فُعِل) إلاّ (دُئل) اسم قبيلة أبي الأسود، والمعارف غير معوّل عليها في الأبنية؛ لأنّه يجوز أن يسمّى الرجل بالاسم والفعل والحرف"[74]، وقال في موطن آخر: "وليس في الكلام (فِعُل) كأنّهم كرهوا الخروج من الكسر الذي هو ثقيل إلى الضم الذي هو أثقل منه"[75] .

ولعلّ في علّة التخفيف ما يفسّر لنا دوران ستة أبنية في فلك الاسم الخماسيّ، والاستغناء عن بقية الأبنية بالحذف نظراً لثقلها، يقول الحلوانيّ: " كان ينبغي لهذه الأبنية أن تزيد على خمسين ومائة، إلاّ أنّها أقل الأبنية في الأسماء العربيّة، وعلّة هذا – كما قدمنا – إيثار العرب الخفّة في النطق، والنفور من ثقيل الكلمات، وعلى هذا لم يبق منها إلاّ أربعة أبنية اتّفق عليها اللغويّون، وزاد بعضهم بناءَين آخرين " [76] .

ومثل هذا استغناؤهم عن الفعل الخماسيّ دون تعويض " إذ لا خماسيّ في الفعل لثقله أصليّاً"[77]، وربّما حذفوا الفعل المطاوع لثقله، واستبدلوا به فعلاً آخر يؤدّي معناه، وحقّ الفعلين في باب المطاوعة أن يكونا من جنس واحد في جذرهما، ويعزّز ذلك ما ذهب إليه الحلوانيّ بالقول: "والمطاوعة هي: أن يدلّ أحد الفعلين على تأثير، ويدلّ الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير... ويبدو لك من هذه الأمثلة أَنّ الفعلين في المطاوعة متلاقيان في الأصول، إلاّ أنّنا في بعض الأحيان نجد اللغة تستغني عن أحد الفعلين بما يرادفه من ذلك أنّ العرب يقولون: طردته فذهب، وأعطيته فأخذ، فالفعل ذهب حلّ محلّ الفعل المطاوع : انطرد أو اطّرد، والفعل (أخذ) أيضاً حلّ محلّ الفعل (انعطى) أو (عطا)، وليس لهذه الظاهرة غير إيثار الخفّة، فإنّ العرب وجدوا (ذهب) و (أخذ) أيسر عليهم من الفعلين القياسيّين، ويؤدّيان المعنى نفسه، فاستغنوا بهما عنهما"[78] .

ومن صور الحذف بقصد التخفيف والسهولة ما وقع للهمزة من حذف أو إبدال، وقد استأثرت هذه الصورة بأنظار التصريفيين القدامى والمحدثين، إذ خُصّت بالبسط والتفصيل في المدوّنة الصرفيّة؛ لأنّهم ارتأوا أنّ صوت الهمزة صوت عسير في النطق؛ لذا فإنّ بعض القبائل العربيّة، ولا سيّما الحجازيّة، قد مالت إلى تسهيل الهمزة بالحذف أو الاستبدال، قال أبو علي الفارسيّ: "الهمزة حرف يخرج من أقصى الحلق، وهي أدخل الحروف في الحلق، فلمّا كانت كذلك استثقل أهل التخفيف إخراجها من حيث كانت كالتهوّع ، فخفّفوها، وتخفيفها لا يخلو من أن يجعل بين بين، أو بأن تقلب، أو بأن تحذف"[79].

---

[73] الجرجاني، المفتاح في الصرف، 30 .

[74] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، 23 .

[75] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، 24 .

[76] الحلواني، المغني الجديد في علم الصرف، 85 .

[77] الجرجاني، المفتاح في الصرف، 27 .

[78] الحلواني، المغني الجديد في علم الصرف، 173 .

[79] أبو عليّ الفارسي، التكملة، 228 .

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

وقد وقف عليها الدرس الصوتيّ الحديث طويلاً، وأدرج لها تفصيلاً في قانون التيسير والسهولة، وأنّ اختزالها يُعَدّ صورة من صور التخفيف، يقول رمضان عبد التواب: " وممّا ينطبق عليه هذا القانون: ظاهرة (الهمز) في اللغة العربيّة، ومحاولة بعض القبائل القديمة التخلّص منها، وعلى الأخصّ قبائل الحجاز، كما تخلّصت منها معظم اللهجات العربيّة الحديثة، وصوت الهمز صوت عسير النطق؛ لأنّه يتمّ بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتيّة، ثم انفراج هذه الأوتار فجأة، وهذه عمليّة تحتاج إلى جهد عضليّ كبير"[80] .

والحذف الذي ذكرته المدوّنة التصريفيّة قديمها وحديثها يجري في مدار تتابع همزتين ممّا يستدعي ثقلاً في النطق، ومثاله البيّن الذي وقفت عليه المدوّنة الصرفيّة هو إسناد صيغة (أَفْعَلَ) في الماضي إلى ضمير المتكلّم في المضارع فيتولّد الثقل، فالفعل (أَحْسنَ) و (أكرم) عند التحويل إلى المضارع، والإسناد إلى ضمير المتكلم تصبح صورتهما المفترضة (أُ أكرم) و(أُ أحسن) لذا عمدت العربيّة إلى حذف أحد المقطعين لتحقيق الاقتصاد في الجهد النطقي وتيسيره، قال ابن عصفور: " كما أنّهم قالوا: أُكرم، وأصله (أُأكرم) فحذفوا الهمزة الثانية استثقالاً لاجتماع همزتين"[81]، قال عبد التواب: " الأصل فيه (أُأكرم) فتوالى فيه مقطعان متماثلان وقد عرفنا من قبل أنّ العربيّة تفرّ من توالي الأمثال، فتحذف أحد المقطعين المتماثلين، وبذلك يصبح الفعل (أُكرم) " [82]؛ لذا فإنّ الثقل وحده مسؤول عن التخلّص من أحد المقطعين المتتابعين، أمّا حذف الهمزة من (أَفْعل) عند التحويل إلى (يُفْعل) في المضارع، فهو من باب طرد الباب على وتيرة واحدة، إذ لم يختلف نظر المحدثين عن نظر القدامى في هذه المسألة، جاء في كتاب التكملة " والأصل: يؤكرم مثل يدحرج، فحذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين، إذا قال المتكلّم (أنا أفعل)، وأتبع سائر حروف المضارعة الهمزة "[83]، وعزّزت المدوّنة الصرفيّة الحديثة ما ذهب إليه التصريفيّون القدامى في هذا النظر، يقول عبد التواب: "ثُمّ تقاس باقي صيغ المضارعة على هذه الصيغة طرداً للباب على وتيرة واحدة"[84]، وقال الشايب: "أمّا نكرم ويكرم، وهنا توقف قانون الاقتصاد في الجهد، فجاء دور القياس الذي عمّم هذا الحذف على جميع الصيغ طرداً للباب على وتيرة واحدة وذلك في نكرم... فالقانون الصوتيّ أثر في بعض الأمثلة اللغويّة، ثم جاء دور القياس"[85].

ويطالعنا الحذف غير القياسيّ للهمزة في الأفعال الأمرية لِ (أكلَ، وأخذ، وأمر، ورأى، وسأل) فقالوا: كُلْ، وخُذْ، وَرَه، وسَلْ) وفي المضارع (يرى) و (يَسل) بقصد التخفيف والميل إلى الاقتصاد في الجهد الأقل، جاء في دقائق التصريف" وحرف منه نادر وهو رأى يرى رؤية العين، ورؤيا المنام، وَرَأْياً بالقلب فهو راءٍ، وذاك مرئيّ، شذّ عن أصحابه فترك همزه من غابره طلباً للخفّة واستئناساً لكثرة مجراه في الكلام"[86]، وقال ابن مالك : " ومن الحذف

---

[80] عبد التواب، التطور اللغويّ ، 47 .

[81] ابن عصفور، الممتع في التصريف،426/2 . وانظر: ابن مالك، إيجاز التعريف، 194، والسيد، في علم الصرف، 69 .

[82] عبد التواب ، التطور اللغويّ، 70 . وانظر : الشايب، أثر القوانين الصوتيّة في بنية الكلمة العربيّة، 300 .

[83] أبو عليّ الفارسيّ، كتاب التكملة، 524 . وانظر : الثمانيني، شرح التصريف، 381، والجرجاني، المفتاح في الصرف، 100 .

[84] عبد التواب، التطور اللغويّ، 70 .

[85] الشايب، أثر القوانين الصوتيّة ، 300 .

[86] ابن المؤدب، دقائق التصريف، 421، وانظر : ابن عصفور ، الممتع في التصريف، 620/2 .

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

اللازم غير المقيس عليه حذف فاءات (خُذ) و (كُلْ) و (مُرْ)، والأصل: أؤخذ، وأؤكل، والأمر ولكنها خففت لكثرة الاستعمال"[87] .

ولم تختلف أنظار المحدثين عن القدامى في هذه المسألة، إذ ذهبوا إلى أنّ الحذف في هذه الأفعال ولّد التخفيف في نطقها، قال البكوش: " لكن الأفعال التي يكثر استعمالها مثل (سأل) تخفّ على الألسن فتسقط منها الهمزة، لذلك نجد إلى جانب الصيغ القياسيّة صيغاً خالية من الهمزة (يَسَلْ، لم يَسَلْ) في الأمر: (سَلْ) لكن هذا لا يحدث إلاّ في الأفعال الكثيرة الاستعمال مثل سأل و رأى"[88].

وممّا يلحق بمسألة توالي الأمثال حذفهم للعين وإلقاء حركتها على الفاء وذلك في الأفعال (أَحَسْتُ، وظِلت، ومسْت)، قال سيبويه: " وإذا كان في موضع يحتملون فيه التضعيف لكراهية التحويل، حذفوا؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان ومثل ذلك قولهم: ظِلْت، وَمِسْتُ حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا: خِفْتُ وليس هذا النحو إلاّ شاذاً"[89] ، وجاء في الممتع في التصريف" وقد شذّ العرب في شيء من ذلك فحذفوا المثلين تخفيفاً لمّا تعذّر التخفيف بالإدغام والذي يحفظ من ذلك: أَحستُ، وظلت، ومستُ وسبب ذلك أنّه لمّا كُره اجتماع المثلين فيها حذف الأوّل منها تشبيهاً بالمعتل العين[90]، والقول نفسه في أنظار المحدثين، قال عبد التواب: " ومن الحذف لكراهة توالي الأمثال قولهم : ظنت وظلت في لغة بني سليم"[91] .

ومن مواقع توالي الأمثال التي تخلّصت منها العربيّة بطريق الحذف التقاء (تاء) (تفعّل) و(تفاعل) و (تفعلل) مع تاء المضارعة، نحو: تتلظّى، فبالتخفيف تحوّل إلى (تلظّى) قال عبد التواب: "وتميل العربية إلى التخلّص من توالي الأمثال في أبنيتها عن طريق آخر وإلى جانب طريق المخالفة الصوتيّة، ووضع العازل بين الأصوات وذلك هو طريق الحذف، ومن أمثلة ذلك فيها: صيغ (تفعّل) و (تفاعل) و (تفعلل) مع تاء المضارعة مثل تتقدّم وتتقاتل وتتبختر فالكثير في العربيّة الاكتفاء بتاء واحدة"[92] .

ومثل هذا إلحاق (ا ت) في باب جمع المؤنّث السالم، إذ تحذف التاء من المفردات المنتهية بالتاء عند إلصاق (ا ت) لتوالي الأمثال وبينهما حاجز غير حصين ممّا يترتب عليه حدوث ثقل في نطق الكلمة؛ لذا لجأت العربيّة إلى الحذف بقصد التخفيف .

وممّا يجري في هذا المدار حذف التاء من المفردة عند النّسب؛ لأنّها تتسبّب في تشكيل ثقل عند التقائها بالياء المشدّدة " ومثل ذلك طريق النسبة إلى ما فيه تاء التأنيث (دولة) (دَوْليّ)"[93].

أمّا حذف الأصوات الصائتة الطويلة بقصد التخفيف، فيكاد يشكّل ظاهرة بيّنة في الدّرس الصرفيّ، فقد حذف المزدوج الصوتيّ الصاعد (**wi**) من صيغة (فِعْلَة) الدالة على المصدريّة؛ لذا عُدّ مقطعاً مكروهاً في اللسان العربيّ فاختزلته، قال سيبويه: "وأمّا المصدر، فإنّهم يقولون: التِّدة، والطِّدة، وكرهوا وَطْداً، وَوَتْداً لما فيه من

---

[87] ابن مالك ، إيجاز التعريف في علم التصريف، 195 . وانظر : الجرجاني، المفتاح في الصرف، 155 .

[88] البكوش، التصريف العربي، 112، وانظر: الحلواني، المغني الجديد في الصرف، 144، والنشرتي، من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، 56

[89] سيبويه، الكتاب، 422/4 ، الشهريّ، الأصول المرفوضة، 116، الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربيّ، ص42 .

[90] ابن عصفور ، الممتع في التصريف، 661/2 .

[91] عبد التواب، التطور اللغويّ، 46 .

[92] عبد التواب، التطور اللغويّ، 45 .

[93] الحلواني، المغني الجديد في علم التصريف، 347 .

الاستثقال..."[94]، فالأصل (وِثْدة) و وِطْدة) أمّا (الوَطْد، والوثْد) فأسقطوا أيضاً المزدوج الصاعد (**wa**) لثقله، جاء في التكملة "وقالوا في مصدر (وَطَد) و (وَتَد) يَتِدُ: طِدة وَتِدة، وكرهوا وَطْداً، وَوَتْداً؛ لأنّه إن بيّن ثَقُل، وإن أُدغم التبس"[95]، وقال الجرجاني: "حذفت الواو في: هِبة، وعِدَة، وَزِنة، أصلها: الوِهْبة، والوِعْدة، والوِزنة في المصادر، نقلت الكسرة إلى ما بعدها لاستثقالها عليها فحذفت تخفيفاً إلاّ الوجْهة لئلا تلتبس بالجهة "[96]، وزاد ابن يعيش أَنّ حذفها في المصادر جاء تبعاً لحذفها في الفعل، وحذفت الواو تخفيفاً؛ لأنّها قد حذفت من فعل هذا المصدر أيضاً أعني : أَعِد، وأزن"[97].

وقد تُقَدّم صيغة في المصادر على صيغة أخرى في اللسان العربيّ؛ لأنّها أقلّ كلفة في النطق على حدّ قول الميداني : ومصدر تَفَعَّل يجيء على (تَفَعُّل)، نحو : تقبّل تقبُّلاً، وعلى (تِفعّال) نحو: تملّق (تملاّقاً) و (تملّقاً) وهذا هو الأصل لوجود ألف المصدر فيه قال الشاعر :

ثلاثة أحباب فحبٌّ علاقة وحبّ تملاّق وحبّ هو القتلُ

ولكنّهم أثروا (التفعُّل) لخفته " [98] .

وحذفت الواو تخفيفاً في باب صياغة اسم المفعول من الفعل الأجوف في غير لغة بني تميم، وقد تعذّر مجيء الواو في الأجوف ممّا صيغ من ذوات الواو لاجتماع الأمثال بين الصوائت الطويلة والقصيرة فيه ممّا يؤذن بالثقل فيستوجب الحذف" وقال البصريّون: لا يجوز الإتمام في ذوات الواو البتة إلاّ في نادر الحال، وإنّما أتموا في الياء؛ لأنّ الياء وفيها الفتحة أخفّ من الواو المضمومة، ألا ترى أنّ الواو إذا انضمت فرّوا منها إلى الهمزة، فيقولون في جمع (دار): (أدؤر) فهذا يدلّك على أنّ الياء أخف من الواو"[99] .

ومن الحذف الاعتباطي لتسهيل النطق حذف الواو من الأسماء الثنائية، نحو: أب، أخ ... فقد لحقت كلاّ منها واو أو ياء وقعت موقع لام الكلمة، من أجل ذلك ذهب القدماء إلى أنّ اللامات محذوفة من هذه الكلمات حذفاً اعتباطيّاً لتخفيف نطقها .

وممّا بدا فيه واضحاً حذف المقطع المزدوج الهابط (**aw**) المكروه في العربيّة ما وقع للفعل المثال عند تحويله إلى المضارع، وهي مسألة قياسيّة في نظر القدامى والمحدثين، وقد فُسرت بعلّة التخفيف " والعلّة في إسقاطها هي وقوعها بين الياء والكسرة يدلّك على ذلك أنّها إذا زالت الكسرة بعدها صحّت، ولم تسقط ، نحو قولهم : وَجَل: يَوْجَل..."[100]، وقال البكوش: "ولا شكّ أنّ كسرة عين المضارع سبب من الأسباب في إسقاط الواو باطّراد، فللواو خصائص الضمّة الحلقيّة، وهو ما يجعلها منافرة للكسرة ، لذلك تسقط الواو فتخفّ الصيغة"[101].

---

[94] سيبويه،الكتاب، 474/4 .

[95] أبو عليّ الفارسيّ ، كتاب التكملة، 620.

[96] الجرجاني، المفتاح في الصرف، 101 .

[97] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، 334 .

[98] الميداني، أحمد بن محمد، نزهة الطرف في علم الصرف، تح : د. يسريّة محمد إبراهيم، ط1، د. ت، 545 .

[99] ابن المؤدّب، دقائق التصريف، 275 . وانظر : الحلواني، المغني الجديد في علم الصرف، 262 .

[100] الثمانيني، شرح التصريف، 374، وانظر : ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، 48، وابن عصفور، الممتع في التصريف، 426/2 .

[101] البكّوش، التصريف العربي، 128 .

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

وللتخفيف حضور بيّن في الاسم المقصور والمنقوص عند جمعهما جمع مذكر سالماً إذا تجاوزا الثلاثيّ، أو نسب إليهما أو وقعا في باب التصغير، كلّ ذلك لأجل الخفّة" فإذا جمعت ما آخره ألف هذا الجمع، قلت في مثنّى، ومعلّى، ومصطفى، والأعلى: هؤلاء مثنّون، ومصطفون، ومعلّون، والأعلون، فحذفت الألف التي قبل الواو وبقي ما قبلها على ما كان عليه من الفتح"[102]، وقال في التصغير: " فإن كانت خامسة فصاعداً حذفت فلم تثبت، تقول في قرقرى : قُرَيْقر..."[103]، ومن مظاهر الحذف بالتخفيف ما ذكرته المدوّنة الصرفيّة في باب تصغير الترخيم، وفيه تحذف الزوائد، ثُمّ يصغر الاسم، إذ يكون يسيراً في النطق " وأساس طريقته حذف الزوائد من الكلمة حيث يكون الزائد صالحاً للبقاء مع إحدى صيغ التصغير " [104] .

3- المماثلة الصوتيّة

المماثلة مصطلح جرى على ألسنة المحدثين، وتوجّهوا به إلى " تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إمّا تماثلاً جزئّياً أو كُلّياً "[105]، فإن كانت المماثلة تامّة فيعني ذلك الإدغام، وبقطع النظر عن نوعي المماثلة فإنّ مآلها إلى التخفيف، قال ابن عصفور: " لأنّ القصد بالإدغام التخفيف، والياء أخف من الواو"[106]، وهذا بيّن في المماثلة الكاملة؛ لأنّ اللسان يرتفع بالصوتين المتماثلين مرّة واحدة، ثم يسفّل بهما مرّة واحدة، وهذا اقتصاد في المجهود النطقي؛ لأنّ النطق بالصوت الواحد مرّتين، ويتبعه مماثلة بالنطق مرّتين يتسبب بالثقل، وما تعريفهم للإدغام التام إلاّ ضرب من تأكيد قانون التيسير والسهولة " الإدغام هو رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة، ووضعك إيّاه بهما موضعاً واحداً وهو لا يكون إلاّ في المثلين أو المتقاربين"[107]، وليست المدوّنة الصرفيّة عن هذا ببعيد، إذ " ينظر إلى المماثلة على أنّها تهدف إلى تيسير جانب اللفظ عن طريق تيسير النطق... وذلك لتحقيق حدّ أدنى من الجهد عن طريق تجنّب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها" [108]، ونصّ عبد القادر عبد الجليل على أنّ ظاهرة الإدغام برمّتها لا تتجاوز علّة التخفيف لجريانها في الأصوات دون أنْ تحدث تغييراً في الدّلالة، قال: " إنّ تحقق ظاهرة الإدغام في المستوى الصوتيّ ذو غرض قصديّ، مساره التخفيف، والتيسير في عملية الإجراء النطقيّ"[109].

وقد نصّ المصاروة في بحثه الموسوم بـ " المماثلة في العربيّة: رؤية جديدة "على أنّ المماثلة تمكّن في أحد وجهيها من السير في مسلك علّة التخفيف الذي يرمي إلى التيسر والسهولة في عملية الأداء النطقي، قال: "والمماثلة الصوتيّة تحقّق هدفين، أو كليهما لابن اللغة، الأوّل الاقتصاد في الجهد العضليّ المبذول عند التكلّم عن طريق

---

[102] أبو عليّ الفارسيّ، كتاب التكملة ، 497، 502 .

[103] أبو عليّ الفارسيّ، كتاب التكملة ، 502. وانظر : عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، 146 .

[104] شاهين، المنهج الصوتي، 158 .

[105] عمر، دراسة الصوت اللغوي، 378 .

[106] ابن عصفور، الممتع في التصريف، 689/2 .

[107] ابن عصفور ، الممتع في التصريف، 631/2 .

[108] عمر ، دراسة الصوت اللغويّ ، 386، 387 .

[109] عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، 55 .

التخلّص من التنافرات في التجمّعات الصوتيّة المختلفة، إن كلماتٍ أو جُمُلاً، والثّاني تحقيق الجمال المنشود الذي يتغيّاها المتكلّم عن طريق الانسجام اللفظيّ بين المتجاورات"[110] .

4- المخالفة الصوتيّة

هي الوجه العكسيّ للمماثلة، إذ تنزع إلى المباعدة بين الصوتين المتماثلين لتيسير النطق بهما، وقد خصّتها المدوّنة الصرفيّة والصوتيّة بالوقوف عليها والبيان، وذهبت إلى أَنّ لها قصداً تسعى إليه "والسّر في هذا أنّ الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضليّ للنطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود يقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهوداً عضليّاً كأصوات اللين وأشباهها"[111]، وعلى هذا فإنّ المخالفة متولّدة عن قانون التيسير والسهولة "فالمخالفة بوصفها أثراً لقانون الاقتصاد في الجهد ظاهرة صوتيّة تشيع في معظم اللغات ومن هذا القبيل اختزال المشدّد والتعويض عنه بمدّ حركة السابق نحو: دنّار ← دينار و قرّاط ← قيراط"[112].

ولم يفت التصريفيين القدامى أَنْ ينبّهوا على مسألة المخالفة، فقد ذكروها في أثناء بسطهم لأمثلتها في باب الإبدال " وأكثر ما جاء من ذلك فيما كان مضاعفاً؛ لثقل التضعيف، قالوا: ديباج وهو فارسيّ معرّب، وأصله : دبّاج لقولهم في تكسيره دبابيج، وفي تصغيره: دبيبيج، والتصغير والتكسير ممّا تردّ الأشياء إلى أصولها"[113]، وقال ابن مالك : " وقد خفّفوا هذا النوع بإبدال أحد الأمثال ياء، نحو: تظنيت لأنّه من الظنّ"[114] .

ولمّا عُدّت المخالفة الصوتيّة مظهراً من مظاهر التخفيف، فقد خُصّت بالبحث والدّرس على نحو ما يطالعنا بَحْرة في بحثه الموسوم بـ " قانون المخالفة الصوتيّة، وأثره في نموّ الثروة اللفظية للعربيّة الفصحى"، إذ ذهب إلى القول: " وقد ذكر اللغويّون في تعليلهم لظاهرة المخالفة أسباباً يرجع بعضها إلى ميل المتكلّم نحو تيسير الجهد العضليّ العصبيّ المطلوب بذله من أعضاء النطق عند إنتاج الأصوات، إذْ إنّ إنتاج صوتين متماثلين متجاورين يتطلب تركيزاً عصبيّاً ومجهوداً عضليّاً أكبر ممّا يلزم في إنتاج الصوتين متخالفين، ولذلك يلجأ المتكلّم بطريقة غير واعية في معظم الأحيان إلى تجنّب الصعوبة بأن يستبدل بأحد المتماثلين صوتاً آخر يغلب أَنْ يكون من تلك الأصوات التي لا يستلزم إنتاجها مجهوداً عضليّاً كبيراً"[115] .

أمّا الرّفايعة، فقد أفرد دراسة تطبيقيّة لقانون المخالفة الصوتيّة على توالي الأمثال في بنية المفردة اللغويّة التي حفظتها المدوّنة اللغويّة، إذ ذهب إلى أنّ الخفّة في الأداء النطقيّ كانت مدعاة إلى التحوّل الداخلي في بنية المفردة، وأَنّ ذلك المظهر لم يكن غائباً عن أنظار التصريفيّين من قدامى ومحدثين، "ولم يتوانَ النّظر الصّرفيّ في تلمّس

---

[110] المصاروة، جزاء محمّد، المماثلة في العربيّة : رؤية جديدة، مجلة دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلّد 44، العدد (3)، 2017، ص189.

[111] أنيس، الأصوات اللغويّة، 211 .

[112] الشايب، أثر القوانين الصوتيّة، 298، 346 . وانظر : البكوش، التصريف العربي، 72، وعبد التواب، التطور اللغويّ، 41، والحلواني، المغني الجديد في الصرف، 104 .

[113] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، 246 .

[114] ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، 88، وانظر : الجرجاني، المفتاح في الصرف، 94 .

[115] بَحْرة، سامر زهير، قانون المخالفة الصّوتيّة وأثره في نموّ الثروة اللفظيّة للعربيّة الفصحى، مجلّة جامعة تشرين للبحوث العلميّة، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانيّة، المجلد (32) العدد (3)، 2010، 30 .

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

علّة هذا التّحوّل حيث عَنَّ لهم مثالُه، فذهب جماعة إلى إدارة هذا التّحوّل على علّة التخفيف؛ لأَنَّ التضعيف يثقل على بعض الألسنة، فكان الخلاص من هذا الثّقل بالفرار إلى هذا الضّرب من التّحولِ لِنشْدان الخفّة"[116] .

وليس من هذا ببعيد ما ذهب إليه قحطان رشك الذي ارتأى أَنّ ثمّة أسباباً كثيرة يمكن أَنْ يفسّر بها القلب المكانيّ، ويبرز من بين هذه الأسباب طلب التخفيف ظاهرة القلب المكانيّ لا تخضع لسبب واحد بل لأسباب كثيرة منها: التيسير في الأداء النطقي، فقد يقع بغية التيسير والسهولة"[117].

5- التبدلات الصوتيّة

يقصد بها تلك التحوّلات الجارية بطريق الإبدال، أو الإعلال بالقلب دون أَنْ يتأثر ترتيب الأصوات في بنية الكلمة، فهو تغيير موضعيّ بقصد التخفيف، ومسائل هذا الباب ثرّة إلى حدّ بعيد، وقد وقفت عليها المدوّنة الصرفيّة قديمها وحديثها بالبحث والاستقصاء والتحليل، وجملة ما ذهبوا إليه أنّ تلك المسائل تدور في فلك التخفيف" ومن العَرَب من يقلب هذه الواو طلباً للتخفيف، فيقول: يَا جَل..."[118]، وفي قلب الواو والياء ألفاً إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلها ما يشي بالتخفيف " فقالوا في (قَوَم) و(بَيَع) قام وباع، فقلبوا الواو والياء ألفاً لخفة الألف، ولتكون العين حرفاً من جنس حركة الفاء"[119].

ويرى الحلواني أنّ ذلك يشكّل ظاهرة فاشية في لسان العربي لإيثار الخفة "وقد اعتاد العربيّ القديم أن يحوّل الواو ياءً في مثل: ميزان، وقيمة، إذ أنّ الأصل الأوّل: مِوْزان، وأصل الثانية: قِوْمة، وسبب ذلك أنّه لم يستخف نطق الواو الساكنة بعد كسرة ؛ لتنافرها الصوتيّ، فقلبت الواو حرفاً يجانس الكسرة وهو الياء"[120]، ومثل هذا ما نصّت عليه سميرة بنت موسى في مسألتي الإبدال والإدغام" وأمّا الإبدال اللغويّ فليس ضرورياً، وإنّما هو للتوسّع، أو ميل إلى اليسر والسهولة .... فالإدغام إذن هدفه اختصار الجهد العضليّ الذي يبذله المتكلّم عند النطف بحرف واحد مرتين دون إدغام، وهذا فيه ثقل على اللسان لذلك لجأ المتكلّم العربيّ إلى الإدغام طلباً للتخفيف والسهولة في النطق " [121] .

6- القلب المكانيّ

ينهض القلب المكاني بتبادل الأصوات لمواقعها في داخل بنية الكلمة ، وهو أمر لا خلاف عليه في المدوّنة الصرفيّة قديمها وحديثها، قال أحمد مختار : " وقد يحدث في بعض الأحيان أن تتبادل الأصوات المتجاورة أماكنها

---

[116] الرفايعة، حسين، التّحول الصّوتيّ في بنية الكلمة المضاعفة المسموعة، مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردنّيّ ، العدد (80)، السنة الخامسة والثلاثون، كانون الثاني، حزيران، 2011، 102 .

[117] رشك، قحطان ، ظاهرة القلب المكانيّ بين الدّرسين الصوتيّ والصرفيّ / دراسة تطبيقية في معجم الطراز الأول لابن معصوم المدنيّ : (1120هـ) الجامعة المستنصريّة، مجلّة كليّة التربية، العدد السادس، 2016، 118 .

[118] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، 226 .

[119] ابن عصفور ، الممتع في التصريف، 438 .

[120] الحلواني، المغني الجديد، 103 . وانظر : عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، 189 .

[121] موسى، سميرة بنت، ملامح الصوتيّات التركيبيّة عند ابن جنّي ، رسالة ماجستير، الجزائر، 121، 125، جامعة قاصدي مرباح، 2012 .

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

في السلسلة الكلاميّة، ويسمى هذا قلباً"[122]. وقال الشايب: "يعرّف القلب المكانيّ بأنّه عمليّة تبادل صوتين لمواقعهما ضمن كلمة واحدة"[123] .

وعدّت هذه الظاهرة في العربيّة ثمرة من ثمار الاقتصاد في المجهود النطقيّ ليس غير "والقلب المكانيّ اللغويّ هو ظاهرة يمكن تعليلها بنظرية السهولة والتيسير كذلك"[124]، وأجمل ذلك الشايب في إدارة القلب المكانيّ على علّة التخفيف "والقلب المكانيّ في مجمله ثمرة من ثمار قانون الاقتصاد في الجهد، فقد أكّد بروكلمان أنّ تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض ينشأ بسبب صعوبة تتابعها الأصليّ على الذوق اللغويّ"[125] .

وقد حظيت مسألة القلب المكانيّ الناهض بتبادل ترتيب المواقع بين أصوات المفردة الواحدة بدراسات ثرّة، إذْ أدارها أصحابها في الغالب على مظهر التيسير والسهولة الذي يساعد في الأداء النطقيّ، وتطالعنا في هذا المسلك دراسة الحموز الموسومة بـ " ظاهرة القلب المكانيّ في العربيّة (عللها، وأدلّتها، وتفسيراتها، وأنواعها)"، وخلص فيها إلى القول: "وانتهيت في ذلك كلّه إلى أنّ فيضاً غزيراً ممّا عُدّ مقلوباً في لغتنا يمكن إخضاعه لنظرية التيسير والسهولة على الذّوق العربيّ للتخلّص عن تجاور بعض الأصوات الثقيلة، أو المتماثلة؛ لأنّ العربيّة تكره مثل ذلك.... ولذلك نستطيع أَنْ نقول من غير تردّد إنّ ظاهرة القلب المكانيّ تعود إلى نظرية التيسر والسهولة"[126].

ومثل هذا ما ذهب إليه محمّد يحيى في بحثه (القلب المكانيّ في صوامت صيغ العربيّة، إذْ أدار ظاهرة القلب المكانيّ على مظهر التخفيف الذي يُعَدُّ مظهراً فاشياً في اللغة الساميّة " القلب المكانيّ من الظواهر الصوتيّة التعامليّة في أكثر لغات العالم القديمة والحديثة، ولا سيّما الساميّة منها التي تهدف إلى تحقيق الجهد الأقل في النطق كغيرها من ظواهر تقريب الصوت من الصوت..."[127] .

وممّا ترتب على القلب المكاني المنع من الصرف لتحقيق التيسير والسهولة في النطق، فقد أطالت المدوّنة الصرفيّة الوقوف على كلمة (أشياء) واختلفت كلمة التصريفيين فيها، أي في سبب منعها من الصرف، وأقرب هذه التفسيرات ما دار حول استثقال الهمزتين في نهاية الكلمة مع وجود حاجز غير حصين (شيئاء) ثم قدّمت لام الكلمة على الفاء والعين فأصبحت (أشياء) ممّا آذن بوقوع التخفيف " فأمّا قولهم أشياء في جمع شيء، فكان القياس فيه (شيئاء) ليكون كالطرفاء، فاستثقل تقارب الهمزتين، فأخّرت الأولى التي هي اللام إلى أوّل الحرف فصارت أشياء كطرفاء ووزنها من الفعل لفعاء" [128] .

وارتأى رمضان عبد التواب أن سبب المنع عائد إلى نظام مقطعيّ ثقيل قاد إلى مسألة القلب المكاني لتيسير النطق بالكلمة " ولعلّ المسؤول عن منع الكلمة: " أشياء " من الصرف، وقوعها في القرآن الكريم في سياق تتوالى

---

[122] عمر، دراسة الصوت اللغويّ، 390 .

[123] الشايب، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، 462، عمّار ، ربيح، بنية الكلمة العربيّة والقوانين الصوتيّة، مجلة العلوم الإنسانيّة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ماي، 2007، 142، 147 .

[124] عبد التواب، التطور اللغوي، 75 . وانظر : النشرتي ، من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، 6 .

[125] الشايب، أثر القوانين الصوتيّة، 462 .

[126] الحموز، عبد الفتاح ، ظاهرة القلب المكانيّ (عللها، وأدلّتها، وتفسيراتها، وأنواعها)، دار عمّار، الأردنّ، ط1، 1986، 184.

[127] سالم ،محمد يحيى، القلب المكانيّ في صوامت صيغ العربيّة، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، السعوديّة، العدد السادس عشر، 2005، ص208، وانظر : مأمون عبد الحليم وجيه، القلب المكانيّ في البنية العربيّة، مجلة كلية دار العلوم، الفيوم، العدد الرابع والعشـــرون، ديســـمبر، 2010، سميرة بنت موسى، ملامح الصوتيات التركيبيّة عند ابن جنّي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، 2012، ص108 .

[128] أبو عليّ الفارسيّ ، كتاب التكملة، 342 .

فيه الأمثال، لو صرفت في قوله تعالى: [لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم] (المائدة :101) إذ لو صرفت لقيل : " عن أشياءٍ إن " ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع: إنْ " [129]. ولست على يقين ممّا ذهب إليه؛ لأنّ هذه المقطعيّة قد وردت في لغة التنزيل في آيات أخرى، قال تعالى: {وقلنا ما نزّل الله من شيءٍ إِنْ أنتم إلاّ في ضلال كبير}[130]، ومسائل القلب المكانيّ، الاعتباطيّة والقياسيّة ثرّة، عالجتها المدوّنة اللغويّة بتفصيل لا يمكن إدراجه في أثناء هذا البحث؛ لأنّ مقتضى الإشارة إلى مسلك الخفّة كان متطلباً ومدعاة، وكفى .

وممّا يخلص إليه هذا البحث أنّ :

1- الجدليّة الثنائيّة بين التثقيل والتخفيف أمر جارٍ في بنية الكلمة كما هو الحال في سائر الأشياء الماديّة والمعنويّة ، وأنّ اللسان العربيّ يجنح إلى الخفّة كلما استشعر وطأة الثقل في الأداء النطقي .

2- سيرورة علّة التخفيف في المسائل الصرفيّة بيّنة وبارزة لتعلّقها بالمدار الصوتي دون أَنْ يتأثر الحقل الدلاليّ .

3- التفاوت بيّنٌ بين مظاهر علّة التخفيف، فقد تظهر فاعليّة مظهر دون آخر نظراً لاعتبارات القياس دون الاعتباط .

4- توالي الأمثال شكّل عبئاً كبيراً على بنية الكلمة العربيّة؛ لاحتياجه إلى مجهود نطقي كبير في الأداء ممّا استدعى فرار اللسان العربيّ منه، إذ ذهب فيه طرائق قددا .

---

[129] عبد التواب، التطور اللغويّ، 46 .

[130] الملك : (9) .

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم .
- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغويّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط5، 1979 .
- ابن إياز، الحسين بن بدر، شرح التعريف بضروري التصريف، تح: د. هادي نهر ود. هلال ناجي، دار الفكر، الأردن، ط1، 202 .
- بَحْرة، سامر زهير، قانون المخالفة الصوتيّة وأثره في نموّ الثروة اللفظية للعربيّة الفصحى، مجلّة جامعة تشرين للبحوث العلميّة، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (32) العدد (3)، 2010 .
- البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط3، 1992.
- الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، تح: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999.
- الجرجاني، عبد القاهر، المفتاح في الصرف، تح: د. علي توفيق محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1987 .
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة العامة للكتاب، ط4، 1999 .
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تح : حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 993 .
- الحلواني، محمد خير، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط5، 1999.
- الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة القلب المكانيّ في العربيّة، دار عمّار، الأردنّ، ط1، 1986.
- رشك، قحطان، ظاهرة القلب المكانيّ بين الدرسين الصوتيّ والصرفيّ، مجلّة كليّة التربية، الجامعة المستنصرية، العدد السادس، 2016 .
- الرفايعة، حسين، ظاهرة الشّذوذ في الصّرف العربيّ، دار جرير، عمّان، 2005 .
- الرفايعة، حسين، التّحول الصوتيّ في بنية الكلمة المضاعفة المسموعة، مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ، العدد (80) السنة الخامسة والثلاثون، كانون الثاني، حزيران، 2011.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة، تح : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1998 .
- زين شهاب، عبد الله محمّد ، ظاهرة التخفيف في اللغة العربيّة، دراسة صرفيّة صوتيّة، الناشر تريم للدراسات والنشر، اليمن، 2004 .
- سالم، محمد يحيى، القلب المكانيّ في صوامت صيغ العربيّة، مجلة الجامعة الإسلاميّة، العدد السادس عشر، 2005 .
- السعد، عبد المهدي كايد، التخفيف في العربيّة الفصيحة بين الوصف النطقي والتحليل الفيزيائيّ، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2010 .
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983 .
- السيد، أمين علي، علم الصرف، دار المعارف بمصر، ط3، 1985 .
- شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980 .
- الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2004 .
- الشهريّ، محمّد بن ناصر، الأصول المرفوضة، مجلّة جامعة الإمام، العدد السادس، محرّم 1429هـ.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

- عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي(مظاهره وعلله وقوانينه)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1983.
- عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، عمان، الأردن، ط1، 1998 .
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تح : د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النّحو العربيّ، الدار المصريّة اللبنانيّة، ط1، 1996 .
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، كتاب التكملة، تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1999 .
- عمر، أحمد مختار، دارسة الصوت اللغويّ ، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1991 .
- عمّار، ربيح، بنية الكلمة العربيّة والقوانين الصوتيّة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007 .
- العيني، بدر الدين، شرح المراح في التصريف، تح: د. عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2007 .
- ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، تح : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر .
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح : د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة .
- كحيل، أحمد حسن، التبيان في تصريف الأسماء، دار البيان العربي، ط7، 1982 .
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكلّيات، تح : د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998 .
- النشرتيّ، حمزة عبد الله ، من مظاهر التخفيف في اللسان العربيّ، د. ط، 1986 .
- ابن المؤدب، قاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تح: د. أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، ود. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987 .
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، إيجاز التعريف في علم التصريف، تح : محمد المهدي عبد الحي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، ط1، 2002 .
- محمد، عبد الفتاح، الفصيح في اللغة والنّحو حتى أواخر القرن الرابع الهجري، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، 2008 .
- المصاروة، جزاء محمّد، المماثلة في العربيّة: رؤية جديدة، مجلّة دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلد (44) العدد (3) ، 2017 .
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ .
- بنت موسى، سميرة، ملامح الصوتيّات التركيبية عند ابن جنّي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012 .
- الميداني، أحمد بن محمد، نزهة الطرف في علم الصرف، تح: د. يسريّة محمد إبراهيم محسن، ط1.
- وجيه، مأمون عبد الحليم، القلب المكانيّ في البنية العربيّة، مجلّة دار العلوم، جامعة الفيّوم، العدد الرابع والعشرون، 2010.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020